

(وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)
(سورة الحشر، الآية ٦)

الموطأ

لِإِمَامِ الْأُمَّةِ وَعَالِمِ الْمَدِينَةِ
مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

« ما ظهر على الأرض كتاب بعد
كتاب الله، أصحُّ من كتاب مالك »
« الإمام الشافعي »

الجزء الأول

صححه ، ورقمه ، وخرج أحاديثه ،
وعلق عليه

محمد فؤاد عبد الباقي

دار
أحياء التراث العربی
بيروت - لبنان

١٢٠٦ هـ ١٩٨٥ م

الموطن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ، وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ.
(١/٣٤)

يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ، وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ .
(٢٦٩/٢)

هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ .
(٢/٦٢)

مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ .
(٢٩/٤٨)

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ .
(٢/٤٧)

إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا . (٥٦/٣٣)
اللهم صلّ على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم . وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم . إنك حميد مجيد . (خ ١٠/٦٠)

(أما بعد) فهذا موطأ مالك، خير كتاب أخرج للناس في عهده . ثم ماخيره فَخَارَهُ كتاب أخرج من بعده .
ولأمر ما قال فيه إمامنا الشافعي (محمد بن إدريس) رضي الله عنه ، قولته المشهورة :
ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله، أصح من كتاب مالك . وفي رواية :
ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن، من كتاب مالك . وفي رواية :
ما في الأرض بعد مكتاب الله ، أكثر صوابا من موطأ مالك . وفي رواية :
ما بعد كتاب الله ، أنفع من الموطأ .

والشافعيّ هذا ، هو الذي قال فيه الإمام أحمد بن حنبل :
 كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حفاظ أصحاب مالك . فأعدته على الشافعيّ لأنني وجدته أقومهم .
 ولأمرٍ ما ، قال الإمام البخاريّ ، وهو من هو : أصح الأسانيد ، مالك عن نافع عن ابن عمر .
 وقال القاضي أبو بكر بن العربيّ ، في شرح الترمذيّ :
 الموطأ هو الأصل الأول واللباب . وكتاب البخاريّ هو الأصل الثاني في هذا الباب . وعليهما بنى الجميع ،
 كسلم والترمذيّ .

وأول من صنف في الحديث ورتبه على الأبواب :

مالك ، بالمدينة . وابن جريج ، بمكة . والربيع بن صبيح ، أو سعيد بن أبي عروبة ، أو حماد بن سلمة ، بالبصرة .
 وسفيان الثوريّ ، بالكوفة . والأوزاعيّ ، بالشام . وهشيم ، بواسط . ومعمّر ، باليمن . وجريّر بن عبد الحميد ،
 بالريّ . وابن المبارك ، بخراسان .

وقال الحفاظ ، ابن حجر والعراق :

كان هؤلاء في عصر واحد . فلا يُدرى أيهم سبق . وذلك في سنة بضع وأربعين ومائة .
 وقد صنف الإمام مالك الموطأ ، وتوخّى فيه القوىّ من أحاديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة
 والتابعين ومن بعدهم .

وقد وضع مالك الموطأ على نحو عشرة آلاف حديث . فلم يزل ينظر فيه ، في كل سنة ، ويسقط منه . حتى بقي هذا .
 وقد أخرج ابن عبد البرّ ، عن عمر بن عبد الواحد ، صاحب الأوزاعيّ ، قال : عرضنا على مالك الموطأ ،
 في أربعين يوماً . فقال : كتاب ألفته في أربعين سنة ، أخذته في أربعين يوماً ! ما أقبل ما تفقهون فيه !
 وقال مالك : عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأني عليه ، فسميته (الموطأ)
 وقال الجلال السيوطيّ : وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد .

فالصواب أن الموطأ صحيح كله ، لا يستثنى منه شيء . اهـ .

وقد صنف ابن عبد البرّ كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل . قال : ما فيه من قوله
 (بلغني) ومن قوله (علم الثقف) عنده ، مما لم يسنده ، أحد وستون حديثاً .

كلها مسندة عن غير طريق مالك ، إلا أربعة لا تعرف .

أحدها : إني لا أنسى ولكن أنسى لأسنّ . (أخرجه في : ٤ - كتاب السهو ، حديث ٢) .

والثاني : أن رسول الله ﷺ أرى أعمار الناس قبله ، أو ما شاء الله من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمار أمته
 أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر ، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر .
 (أخرجه في : ١٩ - كتاب الاعتكاف ، حديث ١٥) .

والثالث: أن معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ، حين وضعت رجلي في القبر، أن قال «أحسن خُلُقك للناس. يامعاذ بن جبل» (أخرجه في: ٤٧ - كتاب حسن الخلق، حديث ١).
والرابع: إذا أنشأت بحرية، ثم تشاءمت، فتلك عين غُدَيْقة (أخرجه في: ١٣ - كتاب الاستسقاء، حديث ٥).
وهنا نقف، لننقل كلمة خاتمة المحدثين المحققين، المرحوم الشيخ محمد حبيب الله الشنيطي من كتابه (ولبل السالك، إلى صوطاً ابن ماسم مالك) ص ١٤ عند قوله:

وقد رأيت بعض متقني السنن من حاز في كل العلوم خير فن
عزا إلى نجل الصلاح أن وصل أربعة الأخبار. فالشكل اتصل

قولي (بعض متقني السنن الخ) هو الشيخ صالح الفلّاني شهرة، المعمر نسبة، الدبني مهاجراً. في حواشيه على شرح زكريا الأنصاري على ألفية العراقي، عند قوله (ولا يرد موطأ مالك الخ) فقد قال، بعد أن تعقب كلام الحافظ العراقي، وتسليم الحافظ ابن حجر له، بكلام متين، ما نصّ المراد منه: وما ذكره العراقي من أن من بلاغاته مالا يعرف، مردود بأن ابن عبد البر ذكر أن جميع بلاغاته ومراسيله ومنقطعاته، كلها موصولة بطرق صحاح إلا أربعة أحاديث.

وقد وصل ابن الصلاح الأربعة في تأليف مستقل، وهو عندي، وعليه خطه.
فظهر بهذا أنه لا فرق بين الموطأ والبخاري. وصحّ أن مالكا أول من صنف في الصحيح، كما ذكره ابن عبد البر، وابن العربي القاضي، والسيوطي، ومغلطاي، وابن ليون، وغيرهم. فافهم اه. منها بلفظه، منقولاً من نسخة بخط صاحب الحواشي الشيخ صالح الفلّاني المحدث الشهير المذكور.
ثم عقّب على ذلك فقال:

والعجب من ابن الصلاح، رحمه الله. كيف يطلع على اتصال جميع أحاديث الموطأ، حتى أنه وصل الأربعة التي اعترف ابن عبد البر بعدم الوقوف على طرق اتصالها. ومع هذا، لم يزل مقدّمًا للصحيحين عليه، في الصحة. مع أن الموطأ هو أصلهما. وقد انتهجا منهجه في سائر صنيعه، وأخرج أحاديثه من طريقه.
وغاية أمرها أن ما فيهما من الأحاديث أزيد مما فيه.

عرضت هذا على صديقي القاضي الفاضل الأستاذ **أحمد محمد شاكر** فأملّي على ما يأتي:
... ولكنه لم يذكر الأسانيد التي قال الفلّاني إن ابن الصلاح وصل بها هذه الأحاديث. فلا يستطيع أهل العلم بالحديث أن يحكموا باتصالها، إلا إذا وجدت الأسانيد، وغضت. حتى يتبين إن كانت متصلة أو لا.
وصحيحة أو لا.

الذين رووا الموطأ عن مالك^(١)

من أهل المدينة

- ١ - معن بن عيسى القزاز* ٢ - عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي المدني ثم البصري* سمع من الإمام نصف الموطأ، وقرأ هو عليه النصف الآخر. ٣ - أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهري* .
- ٤ - بكار بن عبد الله الزبيري* . ٥ - مصعب بن عبد الله الزبيري* . ٦ - عتيق بن يعقوب* . ٧ - مطرف ابن عبد الله . ٨ - إسماعيل بن أبي أويس عبد الله* . ٩ - عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله* . ١٠ - أيوب ابن صالح ، وسكن الرملة* . ١١ - سعيد بن داود* . ١٢ - محرز المدني (قال عياض : وأظنه ابن هرون الهُدَيري*) . ١٣ - يحيى بن الإمام مالك (ذكره ابن شعبان وغيره) . ١٤ - فاطمة بنت الإمام .
- ١٥ - إسحاق بن إبراهيم الحنظلي* . ١٦ - عبد الله بن نافع . ١٧ - سعد بن عبد الحميد الأنصاري* .

ومن أهل مكة

- ١ - يحيى بن قزعة . ٢ - الإمام الشافعي* حفظ الموطأ بمكة ، وهو ابن عشر ، في تسع ليال ، ثم رحل إلى مالك فأخذ عنه .

ومن أهل مصر

- ١ - عبد الله بن وهب* ٢ - عبد الرحمن بن القاسم* ٣ - عبد الله بن عبد الحكم* ٤ - يحيى بن عبد الله بن بكير* ، وقد ينسب إلى جده ، في الديباح أنه سمع من مالك الموطأ سبع عشرة مرة . ٥ - سعيد بن كثير بن عفيرة الأنصاري* ، وينسب إلى جده . ٦ - عبد الرحيم بن خالد* . ٧ - حبيب بن أبي حبيب إبراهيم ، وقيل مرزوق ، كاتب مالك* . ٨ - أشهب . ٩ - عبد الله بن يوسف التنيسي ، وأصله دمشق* . ١٠ - ذو النون المصري* .

ومن أهل العراق وغيرهم

- ١ - عبد الرحمن بن مهدي البصري* . ٢ - سويد بن سعيد بن سهل الهروي* . ٣ - قتيبة بن سعيد ابن جميل البلخي* ، يحيى بن يحيى التيمي الحنظلي النيسابوري* . ٥ - إسحاق بن عيسى الطباع البغدادي* . ٦ - محمد بن الحسن الشيباني* ، صاحب أبي حنيفة* . ٧ - سليمان بن بُرْد بن نجيح التجيبي* . ٨ - أبو خُذافة أحمد بن إسماعيل السهمي البغدادي* ، وسماعه للموطأ صحيح ، وخط في غيره . ٩ - محمد بن شروس الصنعاني* . ١٠ - أبو قرة السكسكي موسى بن طارق* . ١١ - أحمد بن منصور الحارثي* . ١٢ - محمد بن المبارك الصوري* . ١٣ - بربط الغني ، ببغداد* . ١٤ - إسحاق بن موسى الموصلي* ، مولى بني غزوم .

(١) ذكر الإمام الرافعي هذه الأسماء ومنها أسماء أصحاب نسخ الموطأ الأربعة عشرة ، وقد أتبعنا كل اسم منها بنجمتين (**) . ومنها الذين ذكرهم القاضي عياض ، خلاف الأربعة عشرة ، وقد أتبعنا كل اسم منها بنجمة (*) .

(ز)

١٥ - يحيى بن سعيد القطان . ١٦ - روح بن عبادة . ١٧ - جويرية بن أسماء . ١٨ - أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك . ١٩ - أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي . ١٩ - محمد بن يحيى السبائي النخعي . ٢٠ - الوليد بن السائب القرشي . ٢١ - محمد بن صدقة الفدكي . ٢٢ - الماضي بن محمد بن مسعود الغافقي . ٢٣ - محمد بن النعمان بن شبل الباهلي . ٢٤ - عبيد الله بن محمد العيشي . ٢٥ - محمد بن معاوية الحضرمي . ٢٦ - محمد بن بشير المغافري الذاجي . ٢٧ - يحيى بن مضر القيسي .

ومن أهل المغرب من الزُّنلِس

١ - زياد بن عبد الرحمن الملقب شبطون * ، سمع الموطأ من مالك . ٢ - يحيى بن يحيى الليثي * . ٣ - حفص وحسان ، ابنا عبد السلام * . ٥ - الغاز بن قيس * . ٦ - قُرْعُوس (قِرْعُوس) بن العباس * . ٧ - سعيد ابن عبد الحكيم * . ٨ - سعيد بن أبي هند * . ٩ - سعيد بن عبدوس * . ١٠ - عباس بن صالح * . ١١ - عبد الرحمن بن عبد الله * . ١٢ - عبد الرحمن بن هند * . ١٣ - شبطون بن عبد الله الأنصاري الطليطليان * .

ومن القبرواه

١ - أسد بن الفرات * . ٢ - خلف بن جرير بن فضالة * .

ومن تونس

١ - علي بن زياد * . ٢ - عيسى بن شجرة * .

ومن أهل الشام

١ - عبد الأعلى بن مسهر القسائي * . ٢ - عبد بن حبان * ، دمشقيان . ٣ - عتبة بن حماد الدمشقي ، إمام الجامع . ٤ - مروان بن محمد . ٥ - عمر بن عبد الواحد السلمي ، دمشقيان أيضاً . ٦ - يحيى بن صالح الوُحَاظِي الحمصي . ٧ - خالد بن نزار الأيلي * .

قال القاضي عياض ، بعد ذكر غالبهم : فهؤلاء الذين حققنا أنهم رَوَوْا عنه الموطأ ، ونصَّ على ذلك المتكلمون في الرجال .

وقد ذكروا أيضاً : أن محمد بن عبد الله الأنصاري البصري أخذ الموطأ عنه ، ككتابة . وإسماعيل بن إسحاق ، أخذه عنه ، مثاولاً .

أما أبو يوسف ، فرواه عن رجل ، عنه .

وقد ذكر عن المهديِّ والهاديَّ أنهما سمعا منه ، ورويا عنه . وأنه كتب الموطأ للمهديِّ .

وذكروا أيضاً أن الرشيد وبنوه الأمين والمأمون والمؤمن أخذوا عنه الموطأ .

ولا مريبة أن رواة الموطأ أكثر من هؤلاء . ولكن إنما ذكرنا منهم من بلغنا ، نصّاً ، سماعه له منه

وأخذه له عنه ، أو من اتصل بإسنادنا له فيه عنه .

(ح)

والذى اشتهر من نسخ الموطأ ، مما رويته ، أو وقفت عليه ، أو كان في روايات شيوخنا ، أو نقل منه أصحاب اختلاف الموطآت ، نحو عشرين نسخة . وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة .

وقد رأيت الموطأ رواية محمد بن حميد بن عبد الرحيم بن شروس الصنعائي عن مالك ، وهو غريب ؛ ولم يقع لأصحاب اختلاف الموطآت . فلهذا لم يذكروا عنه شيئاً . هذا كله كلام القاضي عياض .

وقال الجلال السيوطي : وقد ذكر الخطيب ، ممن روى الموطأ عن مالك ، إسحاق بن موسى الموصلي ، مولى بني مخزوم .

وقال بعض الفضلاء :

اختار أحمد بن حنبل في مسنده رواية : عبد الرحمن بن مهدي .

والبخاري رواية : عبد الله بن يوسف التميمي .

ومسلم رواية : يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري^(١) .

وداود رواية : القعني .

والنسائي رواية : قتيبة بن سعيد .

قال الإمام الزرقاني : وهذا كله أغلبي ، وإلا فقد روى كل من ذكره ، عن غير من عينه .

وقد عقب على ذلك المرحوم الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي بقوله :

ومن هنا يعلم ، بالضرورة ، أن أصحاب كتب الحديث المعتبرة ، كلهم على مالك وأصحابه . وهو شيخ الجميع .

لأن مدار الحديث اليوم على الكتب الستة ، ومستند الإمام أحمد . وقد رأيت تمويل الجميع على روايات الموطأ والسمع من أصحابه .

وقد قال الشيخ ولي الدين الدهلوي وطنا ، العمرى نسباً : كتاب الموطأ أصح الكتب وأشهرها ، وأقدمها

وأجمعها . وقد اتفق السواد الأعظم من الملة المرحومة على العمل به ، والاجتهاد في روايته ودرايته ، والاعتناء

بشرح مشكلاته ومعضلاته ، والاهتمام باستنباط معانيه وتشديد مبانيه . ومن تنبذ مذهبهم ، ورزق الإنصاف

من نفسه ، علم ، للاحالة ، أن الموطأ عدة مذهب مالك وأساسه . وعمدة مذهب الشافعي وأحمد وراسه . ومصباح

مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه .

وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون ، وهو منها بمنزلة الدوحة من النصوص .

(١) قال الجلال السيوطي : يحيى بن يحيى المذكور ، ليس هو صاحب الرواية المشهورة الآن ، بل هو يحيى بن يحيى بن بكير ابن عبد الرحمن التميمي الحنظلي النيسابوري ، أبوزكريا . مات في صفر سنة ست وعشرين ومائتين . روى عنه البخاري ومسلم في صحيحهما . وأما يحيى بن يحيى صاحب الرواية المشهورة ، فهو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس ، أبو محمد البصري الأندلسي ، مات في رجب سنة أربع وثلاثين ومائتين .

(ط)

وإن الناس، وإن كانوا من فتاوى مالك في ردّ وتسليم، وتنكيت وتقديم، ماصفي لهم الشرب، ولا تأتي لهم المذهب، إلا بما سمى في ترتيبه، واجتهد في تهذيبه.

وقال الشافعيّ لذلك : **لبس أهدأ من عليّ في دين الله من مالك.**

وعلم أيضاً أن الكتب المصنفة في السنن كصحيح مسلم وسنن أبي داود، وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاريّ وجامع الترمذيّ - مستخرجات على الموطأ. تحوم حومه، وتروم رومه. مطمح نظرهم منها وصل ما أرسله. ورفع ما أوقفه. واستدراك ما فات. وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده. وإحاطة جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه.

وبالجملة، فلا يمكن تحقيق الحق في هذا ولا ذاك، إلا بالإكباب. على هذه الكتاب. اه كلام الدهلويّ بلفظه.

وفيه بعد هذا؛ إن مسند الدرايمّ إنها صُنّف لإسناد أحاديث الموطأ. وفيه كفاية لمن اكتفى. اه. وهو كلام في غاية الإنصاف. فله درّ من لقيه بوليّ الله. ولم أقل هذا تعصبا لكتاب مالك، والله الحمد. بل لاطلاعي على الحقيقة، وتتبعي لروايته، والوقوف على أعيان أحاديثه بأسانيدھا في الكتب الستة وغيرها في كتب الأحاديث، الموجودة بأيدي الناس، الآن.

ومما هو ضروريّ عند المحدثين، أن مشايخ أصحاب الكتب الستة ومن عاصروهم، كالإمام أحمد في مسنده، أغلبهم تلامذة الإمام مالك، الذين رَوَوْا عنه الموطأ بروايات عديدة، قلّ أن تخلو واحدة منها عن زيادة تنفرد بها. ولم يتركوا شيئاً من أحاديث الموطأ، بل أخرجوها في مصنفاتهم، ووصلوا كثيراً من مراسلاته ومنقطعاته وموقوفاته. وبذلك يتضح ما نقلته هنا عن وليّ الله الدهلويّ.

لكن في قوله (وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاريّ) نظر. لأن البخاريّ أخرج في صحيحه كثيراً عن مالك، مما يتعلق بغير الفقه. كالأحاديث في العقائد والسمعيات والأشراط، وشبه ذلك. فالصواب، الإطلاق في صحيحه، كما فعله في صحيح مسلم.

اه. ما ذكره الإمام الشنقيطيّ في كتابه (دليل السالك، إلى موطأ الإمام مالك)

نسخ الموطأ

أما نسخ الموطأ فعدتها أربع عشرة نسخة.

ذكرها الإمام عبد الحىّ اللىكنوى، في مقدمة كتابه (التعليق المجدد. على موطأ محمد) وذكرها الإمام الشنقيطيّ في كتابه (دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك).

وها أنا ذا ذكر أسماء أصحاب تلك النسخ، وشيئاً من تاريخهم. كما سرده هذان الإمامان الجليلان.

النسخة الأولى

المفهومة من الموطأ عند الإطلاق في عصرنا . هي نسخة يحيى بن يحيى المصمودى .
وهو أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن وسّاس بن شَمَل بن منقايا المصمودى . نسبة إلى مصمودة ، قبيلة من البربر .
أخذ يحيى الموطأ ، أولاً ، من زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخميّ ، المعروف بشبّطون .
وكان زياد أول من أدخل مذهب مالك في الأندلس .

ورحل إلى مالك للاستفادة مرتين . ورجع إلى وطنه واشتغل بإفادة عاوم الحديث . وطلب منه أمير قرطبة قبول
قضاء قرطبة ، فامتنع . وكان متورعاً زاهداً ، مشاراً إليه في عصره .

وارتحل يحيى إلى المدينة ، فسمع الموطأ من مالك بلا واسطة . إلا ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف (باب خروج
المتعكف إلى العيد - وباب قضاء الاعتكاف - وباب النكاح في الاعتكاف) . وسبعين

وكانت ملاقاته وسماعاته في السنة التي مات فيها مالك . يعني سنة تسع وأربعين ومائة . وكان حاضراً في
تجهيزه وتكفينه

وأخذ الموطأ أيضاً من أجل تلامذة مالك ، عبد الله بن وهب . وأدرك كثيراً من أصحابه ، وأخذ العلم عنهم .
ووقعت له رحلتان في وطنه :

ففي الأولى ، أخذ عن مالك ، وعبد الله بن وهب ، وليث بن سعد المصريّ ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم . وفي
الثانية ، أخذ العلم والفقه عن ابن القاسم صاحب المدوّنة . من أعيان تلامذة مالك .

قال الإمام الزرقانيّ : كان يحيى عند مالك . فقيل : هذا الفيل . نخرجوا لرؤيته ولم يخرج . فقال مالك له : لم
لم تخرج لنظر الفيل ، وهو لا يكون ببلادك ؟ فقال : لم أرحل لأنظر الفيل ، وإنما رحلت لأشاهدك ، وأنعم من
علمك وهديك . فأعجبه ذلك ، وسماه عاقل الأندلس وإليه انتهت رئاسة الفقه بها . وانتشر به المذهب . وتفقه
به من لا يحصى . وعرض للقضاء فامتنع ، فمكّرت رتبته على القضاة . وقبيل قوله عند السلطان . فلا يؤكّل قاضياً
أقطاره إلا بمشورته واختياره . ولا يُشِير إلا بأصحابه . فأقبل الناس عليه لبلوغ أغراضهم .

وهذا سبب اشتها الموطأ بالمغرب من روايته دون غيره .

(قلت) ولكن يبقى معرفة سبب اشتهاه في العالم الإسلاميّ ، والاعتماد عليه دون سواه .

وبعد ما صار جامعاً بين الرواية والدراية عاد إلى أوطانه ، وأقام بالأندلس ، يدرّس ويفتي على مذهب مالك .
وبه وبعبسي بن دينار ، تلميذ مالك ، انتشر مذهب مالك في بلاد المغرب .

وكانت وفاته سنة أربع وثلاثين بعد المائتين .

النسخة الثانية

نسخة ابن وهب ، وهو أبو محمد عبد الله بن سلامة الفهريّ المصريّ . ولد في ذى القعدة سنة خمس وعشرين

(أى)

بعد المائة . وأخذ عن أربعمائة شيخ . منهم مالك ، والليث بن سعد ، ومحمد بن عبد الرحمن ، والسفيانان ، وابن جريج وغيرهم .

وكان مجتهداً لم يقلد أحداً ، كما قاله بعضهم .

والصحيح أنه كان مقلداً للإمام مالك . وقد تعلم منه الاجتهاد والتفقه ، ومن الليث . وكان كثير الرواية للحديث . وقد ذكر الذهبي وغيره أنه وجد في تصانيفه مائة ألف حديث وعشرون ألفاً . كلها من رواياته .

ومع هذا لم يوجد في أحاديثه منكر ، فضلاً عن ساقط أو موضوع .

ومن تصانيفه الكتاب المشهور بجامع ابن وهب^(١) وكتاب المناسك . وكتاب المغازي . وكتاب تفسير الموطأ ، وكتاب القدر . وغير ذلك .

وقد كان صنف كتاب أهوال القيامة . فقرأ عليه يوماً ، فغلب عليه الخوف ، فغشى عليه . وتوفي في تلك الحالة يوم الأحد خامس شعبان سنة تسع وتسعين بعد المائة .

وقد طُلب بتوليته القضاء فامتنع .

ومما تفردت به هذه النسخة ، وهو أولها :

(مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله - الحديث »)

ولا يوجد هذا الحديث في الموطآت الأخرى ، إلا موطأ ابن القاسم .

قال الإمام الشنقيطي : وتوجد الآن نسخته بمكتبة فيض الله شيخ الإسلام بالأستانة العلية . كما أخبرني به بعض علماء الترك الأفاضل .

النسخة الثالثة

نسخة أبي عبيد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المصري . ولد سنة اثنتين وثلاثين بعد المائة . وأخذ العلم عن كثير من الشيوخ ، منهم مالك . وهو الذي تهرّ على يديه . ويُروى أنه صحبه نحو عشرين سنة ، أو أكثر . وكان من أخص تلاميذه وكان زاهداً ، فقيهاً ، ورعاً . وكان يختم القرآن كل يوم ختمتين . وهو أول من دوّن مذهب مالك في المدوّنة . وعليها اعتمد فقهاء المذهب^(١) .

وكانت وفاته في مصر سنة إحدى وتسعين بعد المائة .

ومما انفردت به نسخته من الموطأ :

(مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من عمل عملاً أشرك فيه

(١) اسم الكتاب (الجامع في الحديث) وقد عثر على معظم هذا الكتاب حديثاً في مدينة إدفو . ويعد من أقدم المخطوطات العربية في جميع مكاتب ومتاحف العالم ، إن لم يكن أقدمها جميعاً . وهذه النسخة مكتوبة على ورق البردي الذي عرفت به مصر منذ القدم . ويرجع تاريخ كتابتها إلى القرن الثالث الهجري (أدب مصر الإسلامية . دكتور محمد كامل حسين) ص ٣٩ . وقد طبع أخيراً بالمعهد الفرنسي بالقاهرة . (محمد كامل حسين) .

(٢) صارت إليه رئاسة المالكية بمصر إلى أن توفي (أدب مصر الإسلامية . دكتور محمد كامل حسين) ص ٤٤ .

(ب)

معى غيرى ، فهو له كله . أنا أغنى الشركاء » .
قال أبو عمر ، ابن عبد البر : هذا الحديث لا يوجد إلا فى موطأ ابن القاسم ، وابن عفير ، من الموطآت .

النسخة الرابعة

نسخة أبى عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثى . القعنبي نسبة إلى جده . أصله من المدينة وسكن
البصرة . ومات بمكة فى شوال سنة إحدى وعشرين بعد المائتين . وكانت ولادته بعد الثلاثين والمائة .

أخذ عن مالك ، والليث ، وحامد ، وشعبة ، وغيرهم .

قال ابن معين : ما رأينا من يحدث لله ، إلا وكيفا والقعنبي .

وله فضائل جمّة . وكان حجاب الدعوات ، وعُدّ من الأبدال . رحمه الله . ومما انفردت به نسخته :

(أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم . إنما أنا عبد . فقولوا : عبده ورسوله ») .

النسخة الخامسة

نسخة عبد الله بن يوسف الدمشقى الأصل ، التنيسى المسكن . نسبة إلى تنيس .

قال فى القاموس تنيس كسكين ، بلدة بجزيرة من جزائر بحر الروم ، قرب دمياط . تنسب إليها الثياب الفاخرة .
وهو ثقة . وثقة البخارى وأبو حاتم . وأكثر عنه البخارى فى الصحيح وغيره من كتبه . وهو أثبت الناس
فى الموطأ ، بعد القعنبي .

قال أبو بكر بن خزيمة : سمعت نصر بن مرزوق يقول سمعت يحيى بن معين يقول ، وسألته عن رواية الموطأ عن
مالك ، فقال : أثبت الناس فى الموطأ عبد الله بن مسلمة القعنبي ، وعبد الله بن يوسف التنيسى ، بعده . ومما
انفردت به نسخة التنيسى عن غيرها . إلانسخة ابن وهب :

(مالك عن ابن شهاب عن حبيب ، مولى عروة ، عن عروة أن رجلا سأل رسول الله ﷺ : أى الأعمال
أفضل ؟ قال « إيمان بالله - الحديث ») هكذا قالوا .

النسخة السادسة

نسخة معن القزاز . نسبة إلى بيع القرّ . وهو أبو يحيى معن بن عيسى بن دينار ، المدنى ، الأشجعى ، مولاهم .
كان يلقب بـ (عكاز مالك) . لكثرة استناده عليه .

كان من كبار أصحاب مالك ومحققهم ، ملازما له وإمّا قيل له (عكاز مالك) لأن مالكا ، بعد ما كبر
وأسنّ ، كان يستند عليه ، حين خروجه إلى المسجد ، كثيرا .

توفى بالمدينة سنة ثمان وتسعين ومائة . فى شهر شوال .

ومما انفردت به نسخته ، عن غيرها من نسخ الموطأ :

(جى)

(مالك عن سالم أبى النضر ، عن أبى سلمة ، عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصلى فى الليل ، فإن فرغ من صلاته ، فإن كنت يقطانة تحدث معى ، وإلا اضطجع حتى يأتيه المؤذن)

النسخة السابعة

نسخة سعيد بن عُفَيْر . وهو سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم الأنصارى . أخذ عن مالك والليث وغيرهما .

روى عنه البخارى وغيره . وصار أحد المحدثين الثقات . ويقال إن مبصر لم تُخرج أجمع للعلوم منه^(١) توفي فى رمضان سنة ست وعشرين بعد المائتين .

ومما انفردت به نسخته عن غيرها من الموطآت ، إلا موطأ محمد بن الحسن :

(مالك عن ابن شهاب ، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شهاب عن جده أنه قال : يارسول الله . لقد خشيت أن أكون قد هلكت . قال « لِمَ » ؟ قال : نهانا الله أن نحمد بما لم نفعل ، وأجذنى أحب أن أحمد... الحديث).

النسخة الثامنة

نسخة ابن بُكَيْر . اشتهر بنسبته لجده . وهو يحيى بن يحيى بن بكير ، أبو زكريا . الموصوف بإحياء شوارد العلوم وجمع شتاتها . المصرى .

أخذ عن مالك والليث وغيرهما .

وروى عنه البخارى ومسلم ، بواسطة ، فى صحيحهما . وثقه جماعة .

مات فى صفر سنة إحدى وثلاثين بعد المائتين .

ومما انفردت به نسخته من الموطأ إلا نسخة محمد بن الحسن :

(مالك عن عبد الله بن أبى بكر ، عن عمرة عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ قال « مازال جبريل يوصينى بالجوار ، حتى ظننت أنه ليورثته ») .

فثن هذا الحديث ، فى رواية محمد ، برواية مالك عن يحيى بن سعيد ، عن أبى بكر ، عن عمرة ، عن عائشة .

النسخة التاسعة

نسخة أبى مصعب الزهرى . اشتهر بكنيته . واسمه أحمد بن أبى بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب

ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، الموقى ، قاضى المدينة وأحد شيوخ أهلها .

لازم مالكا وثقه عليه ، وروى عنه موطأه .

أخرج عنه أصحاب الكتب الستة . إلا أن النسائى ، روى عنه ، بواسطة .

توفى ، رحمه الله ، فى رمضان سنة اثنتين وأربعين ومائتين ، عن اثنتين وتسعين سنة . وقد قالوا إن موطأه

(١) أدب مصر الإسلامية . دكتور محمد كامل حسين . ص ١٦٩ .

(دى)

آخر الموطآت التي عرضت على مالك . ويوجد في موطئه زيادة نحو مائة حديث على سائر الموطآت الأخر . وكذلك موطأ أبي حذافة السهمي .

ومما انفردت به نسخته عن غيرها من الموطآت :

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ سئل : عن الرقاب ، أيها أفضل ؟ فقال « أغلاها ثمتا ، وأنفسها عند أهلها ») .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث موجود في موطأ يحيى أيضاً (أخرجه في : ٣٨ - كتاب العلاقة والولاء ، حديث ١٥)

الفصل العاشر

نسخة مصعب الزبيري . وهو مصعب بن عبد الله الزبيري .

قال بعضهم : مما انفردت به نسخته :

(مالك عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ قال ، في أصحاب الحجر : « لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين ، إلا أن تكونوا باكين .. الحديث ») .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث موجود في موطأ يحيى بن بكير ، وسليمان أيضاً ، أي سليمان بن برد . وهو في موطأ محمد بن الحسن أيضاً .

الفصل الحادية عشرة

نسخة محمد بن مبارك الصوري .

قال الإمام الشنقيطي : ولم أقف على أن نسخته انفردت ببعض الأحاديث .

الفصل الثانية عشرة

نسخة سليمان بن بُرْد بن نَجِيح التجيبي ، مولا هم .

ولم أقف على أنها انفردت بشيء من الأحاديث . إلا حديث أصحاب الحجر .

ولم تنفرد به عن نسخة مصعب بن عبد الله الزبيري ، ولا عن نسخة محمد بن الحسن .

الفصل الثالثة عشرة

نسخة سويد بن سعيد ، أبي محمد ، الهروي .

روى عنه مسلم وابن ماجه وغيرهما . وكان من الحفاظ المعبرين .

مات سنة أربعين بعد المائتين . ومما انفردت به نسخته :

(مالك عن هشام ، عن عروة ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ؛ أن رسول الله ﷺ قال « إن

الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء . حتى إذا لم يبق علما ، اتخذ الناس رؤسا جهالاً ، فستلوا فأفتوا بغير علم . فضلوا وأضلوا ») .

(هى)

رواه البخارى من طريق مالك فى صحيحه . فى باب كيف يقبض العلم من كتاب العلم (٣/٣٤)
ورواه أيضاً من طريق جرير عن هشام بن عروة ، إلى آخر إسناد مالك (٩٦ - كتاب الاعتصام ،
٧ - باب ما يذكر من ذم الرأى وتكف القياس) .
ورواه مسلم من هذه الطريق فى صحيحه ، فى باب رفع العلم وقبضه وظهور أهل الجهل ، من كتاب العلم (١٣/٤٧) .
وتوجد نسخته بمكتبة الملك الظاهر بدمشق ، كما أخبرنى بذلك بعض الثقات . ولم أف عليها حين زيارتى
لها أيام الحرب .

الفصل الرابعة عشرة

نسخة محمد بن الحسن الشيبانى ، صاحب أبى حنيفة .
وهى مطبوعة بالهند وإيران . ولها شهرة هناك ، وفى الحرمين .
ومما انفردت به نسخته حديث :
(إنما الأعمال بالنية ، وإنما لكل امرئ ما نوى ... الحديث)
ولذلك نسب الحافظ هذا الحديث لموطأ مالك .
ولكن من لم تشتهر عنده رواية محمد بن الحسن ، يزعم أن نسبة هذا الحديث للموطأ غلط .
ونسخته تزيد كثيراً على موطأ يحيى الليثى . لكنه شحها بآثار ضعيفة من غير طريق مالك . يحتاج بها لفقه
الحنفية ، كما ذكر فيها ما وافق فقه الحنفية ظاهر أحاديث الموطأ .
وكما زادت نسخته بأحاديث ؛ فهى خالية من عدة أحاديث ثابتة فى سائر الروايات ، كما قاله الزرقانى فى
أول شرح الموطأ ، وكما وقفت عليه أنا حين درسى له بالمسجد الحرام .

أصح الموطآت وأشهرها

قال الإمام الشنقيطى :

وأشهر الموطآت ذكرها	إذ كان بالصحة منها أخرى
موطأ الإمام يحيى الليثى	من كان فى العزم شبيه الليث
فهو الذى شرحه النقاد	وانتفعت بدرة العباد
وبلغت شروحه نحو المائة	فكلها عما حواه مُنبئه

قال القاضى عياض فى المدارك :

لم يعن بكتاب من كتب الحديث والعلم ؛ اعتناء الناس بالموطأ .

(وى)

شروح الموطأ

فمن شرحه : ابن عبد البر^(١) في التمهيد ، والاستذكار . وأبو الوليد بن الصغار ، وسماء الموعب . والقاضي محمد بن سليمان بن خليفة . وأبو بكر بن سابق الصقلي ، وسماء المالك . وابن أبي صفرة . والقاضي أبو عبد الله بن الحاج . وأبو الوليد بن العواد . وأبو محمد بن السميد البطليوسي النحوي ، وسماء المقتبس . وأبو القاسم بن الحذاء الكاتب . وأبو الحسن الأشبيلي . وابن شراحيل . وأبو عمر الطلمنكي . والقاضي أبو بكر بن العربي ، وسماء القيس . وعاصم النحوي . ويحيى بن مزين ، وسماء المستقصية . ومحمد بن أبي زمنين ، وسماء المغرب . وأبو الوليد الباجي ، وله ثلاثة شروح : المنتقى ، والإيماء ، والاستيفاء .

شرح غريبه

ومن ألف في شرح غريبه : البرقي . وأحمد بن عمران الأخفش . وأبو القاسم العثماني المصري .

في رجاله

ومن ألف في رجاله : القاضي أبو عبد الله بن الحذاء ، وأبو عبد الله مفرع . والبرقي . وأبو عمر الطلمنكي .

مسنده

وألف مسند الموطأ : قاسم بن أصبغ . وأبو القاسم الجوهري . وأبو الحسن القابسي ، في كتابه الملخص . وأبو ذر الهروي . وأبو الحسن علي بن حبيب السجلماسي . والمطارز . وأحمد بن بهزاء الفارسي . والقاضي ابن مفرع . وابن الأعرابي . وأبو بكر أحمد بن سعيد بن موضح الإخميمي .

شواهد

وألف القاضي إسماعيل شواهد الموطأ .

اختلاف الموطآت

وألف أبو الحسن الدارقطني كتاب اختلاف الموطآت . وكذا القاضي أبو الوليد الباجي أيضاً . وألف مسند الموطأ رواية القعنبي أبو عمرو الطليطلي ، وإبراهيم بن نصر السرقسطي . ولابن جوصا جمع الموطأ من رواية ابن وهب ، وابن القاسم . ولأبي الحسن بن أبي طالب كتاب موطأ الموطأ .

(١) اسم الكتاب كاملاً (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) وهو كتاب لم يتقدم أحد إلى مثله . قال فيه الإمام ابن حزم : لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله ، فكيف أحسن منه ؟ .

(زى)

- ولأبى بكر بن ثابت الخطيب ، كتاب أطراف الموطأ .
- ولابن عبد البر ، كتاب التقصّي في مسند حديث الموطأ ، ومرسله
- ولأبى عبد الله بن عيشون الطليطلى ، توجيه الموطأ .
- ولحازم بن محمد بن حازم ، السافر عن آثار الموطأ .
- ولأبى محمد بن يربوع ، كتاب في الكلام على أسانيده سماء : تاج الحلية ، وسراج البغية اه .

عملى فى الموطأ

أولاً - تحقيق النصّ .

جمعت بين يديّ من نسخ الموطأ النسخ الآتية :

- ١ - نسخة الموطأ المطبوعة بمطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر عام ١٣٤٨ من الهجرة .
- ٢ - النسخة المطبوعة بواسطة الناشر عبد الحميد أحمد حنفي بمصر عام ١٣٥٣ من الهجرة ،
- ٣ - النسخة المطبوعة بمطبعة الحجر بخط باب اللوق بمصر في ٧ رمضان عام ١٢٨٠ من الهجرة .
- ٤ - النسخة المطبوعة في المطبع الفاروقى لمحمد معظم الحسنى بالهند في ٢١ شوال عام ١٢٩١ من الهجرة .
- ٥ - النسخة المطبوعة في المطبع المجتبأى الواقع في الدهلي (بالهند) عام ١٣٠٧ من الهجرة .
- ٦ - شرح الزرقانى على الموطأ المطبوع بالمطبعة الكستلية بمصر عام ١٢٨٠ من الهجرة ، بتصحيح نصر أبى الوفا الهورينى .

فكنت أقارن نصوص بعضها ببعض ، فا اتفق الجميع عليه ، وأيقنت أنه الصواب أثبتته . وما اختلف فيه رجحت الجانب الذى به شرح الزرقانى والنسخة المطبوعة في الهند عام ١٣٠٧ . بعد أن أرجع إلى معارج اللغة وكتب الحديث والرجال . تخلصت لى من هذه النسخ جميعها ، نسخة ما ألوت جهدا فى أن تكون أصح ما أخرجته المطابع العربية فى العالم الإسلامى .

ثانياً - الترقيم

لما اتجهت نية جماعة المستشرقين إلى وضع (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى) واختارت لذلك ، من كتب السنة ، الكتب الستة ، مع مسند الدارمى وموطأ مالك . رأت أن الدلالة على موضع الحديث بذكر اسم الكتاب أو الباب أو الحديث ، من هذه الأصول الثمانية ، فيه إطالة وإضاعة وقت وإسراف ، يمكن تحاميه بالإشارة إلى اسم الكتاب أو الباب أو الحديث ، برقم يدل على كل منها .

لهذا عمدت إلى وضع أرقام متسلسلة لكل كتاب ولكل باب من هذه الأصول ، وزادت على ذلك بترقيم أحاديث كل كتاب فى صحيح مسلم وموطأ مالك .

وعلى هذا النسق والنظام اعتمد المرحوم الدكتور ا . ي . ونسك فى وضع كتابه (مفتاح كنوز السنة)

(حى)

الذى أخرجه بالإنكليزية عام ١٩٢٧ م ونقلته إلى العربية عام ١٩٣٤ م .
لهذا رقت كل كتاب في كتب الموطأ ، وكل باب ، وكل حديث من كل كتاب بأرقام مسلسلّة ، مطابقة لأرقام
النسخة التي اعتمد عليها في العمل ، في (مفصّل كنوز السنن) و (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي)
وإني لأبتهل إلى الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بيدنا ويعيننا على إخراج باقي هذه الأصول بالصفة التي نخرج بها
الآن كتاب الموطأ . ليكون من مجموع ذلك ، تيسير المنفعة بهذين المعجمين الجليلين .

تفريغ الروايات

قد ثبت مما تقدم أن أصحاب الكتب الستة لم يغادروا حديثاً من أحاديث الموطأ إلا أخرجوه في كتبهم .
لذلك كان من الضروري الإشارة ، عقب كل حديث ، إلى من أخرجه منهم ، وإلى موضعه من كتابه .
وقد رأيت أن الحديث ، إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما أن اكتفى بالإشارة إلى ذلك ، وأن لا أعبأ بمارواه
غيرها . أما إذا لم يكن الحديث من أحاديث الصحيحين فإني أشير إلى أصحاب السنن الذين أخرجوه ، ولو كان
كلهم أخرجوه .

وقد أذكر ، مع اسم الكتاب واسم الباب ، الرقم الدال على كليهما .

وأرجو أن أكون قد يسرت السبيل ، بذلك ، لكل محقق باحث .

الكلمة الأخيرة

هذه كلمة موجزة جدا عن الموطأ . أما صاحب الموطأ ، إمام الأئمة ، وعالم المدينة ، أنس بن مالك رضي الله
عنه ، فالكلام عنه موكول إلى تلك اليراعة البارعة ، التي مجاجتها التحقيق العلمي الجامعي الرصين ، يراعة صديق وصفي
الدكتور محمد كامل حسين أستاذ الأدب المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول .

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به عباده المخلصين ، النفع المبين . آمين

محمد فؤاد عبد الباقي

الإمام مالك بن أنس وكتاب الموطأ

لأستاذ الدكتور محمد طاهر مسين

أستاذ الأدب المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

منذ أقدم عصور التاريخ والناس في لهفة إلى تتبع تاريخ عظمائهم ، ومن كان له أثر قوى في حياتهم ، ولا سيما هؤلاء الذين كان لهم شأن في العقائد الدينية التي هي أقوم النواحي التي يعيش عليها المجتمع الإنساني منذ وجد الإنسان ، وقد ضرب المسلمون بسهم وافر في ترجمة حياة أعلام المسلمين . بحيث قلّ أن نجد في تاريخ أمة من الأمم هذه الثروة الطائلة التي تركها المسلمون في فن السير والتراجم والطبقات والمناقب إلى غير ذلك . وربما كان الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه من أكبر الشخصيات التي تحدث عنها الكتاب منذ عرف فقه مالك ، ومنذ روى كتابه (الموطأ) . وربما كان كتابه (الموطأ) من أكثر الكتب التي عني بها الناس رواية وشرحا وتعليقا . ومع ذلك كله فلا تزال الكتابة عن مالك وعن كتابه قاصرة . فنحن في حاجة إلى بحث علمي دقيق يتحدث عن مالك من نواحيه المختلفة : عن أسرته ومكانتها في الجاهلية والإسلام ، عن حياة مالك من حيث علاقته بالمجتمع الذي كان يعيش فيه من الناحية السياسية والمذهبية والاقتصادية ، عن شيوخ مالك وأثرهم في آرائه ثم عن تلاميذ مالك وانتشار مذهبه ؛ وقد علمت من حسن الحظ أن أستاذنا أمين بك الخولي يبحث منذ سنين عديدة عن مالك ابن أنس ، فنحن نرجو أن يتم هذا البحث قريبا لما نعلمه من دقة أستاذنا في أبحاثه وبراعته في تخليص الحقائق العلمية مع غزير علمه واتساع أفقه ، مما يجعلنا ننتظر صدور هذا الكتاب بفارغ الصبر ، مقدرين قيمته قبل صدوره ، لأنه سيشتغل الفراغ الذي أشرت إليه من قبل . ذلك أن القدماء الذين كتبوا عن مالك بن أنس ، أو الذين أشادوا بمناقبه ، شاء لهم تعصبهم له ولذهبه إلى أن يذكروا أشياء لا نستطيع أن نتقبلها بسهولة . فهؤلاء الذين ذكروا ، مثلا ، أن أمه حملته ثلاث سنوات يخالفون بذلك ما هو معهود مألوف بين الناس في جميع البيئات وفي كل الأزمان . وهو يخالف ما ورد في القرآن الكريم « ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها ، وحمله وفصاله ثلاثون شهرا »^(١) وكذلك ما قيل عن هيأته ولون بشرته . فكل هذه مسائل أراد القدماء أن يسبقوا على الإمام مالك صفات خاصة ، ويتخذوا منها مناقب له ، مع أنها ليست ذات دلائل علمية تعرفنا بمالك وبكتابه الموطأ . وكنت أرجو أن أتحدث عن مالك في شيء من التفصيل ولكن المجال لا يسمح لي هنا . وسأكتفي بذكر نتائج ما وصلت إليه في إنجاز شديد .

ولد مالك بن أنس سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على أصح الأقوال ، وينتهي نسبه من جهة أبيه إلى ملوك

حمير في الجاهلية . واختلف القدماء في جد أبيه أبي عامر بن عمرو . فذهب بعضهم إلى أنه صحابي شهد مع النبي جميع الغزوات إلا بدر^(١) ، وقال آخرون بل أسلم بعد وفاة الرسول^(٢) ونتيجة هذا الخلاف نرى خلافاً آخر في شأن جده ، مالك بن أبي عامر ، فقد ذهب بعضهم إلى أنه أول من وفد من هذه الأسرة من اليمن إلى الحجاز . وكان من التابعين الذين لهم رواية عن الصحابة وأنه من الذين كتبوا المصحف الشريف في عهد عثمان^(٣) ، أما والد الإمام فكان مقعداً يحترف صنعة النبل ولا يذكر له شيء في العلم ، ولا نعرف شيئاً نظماً إليه عن أم الإمام لسكثرة اختلافات القدماء عنها وعن اسمها .

بدأ مالك يطلب العلم صغيراً ، فأخذ عن كثيرين من علماء المدينة ، وامل أشدهم أثراً في تكوين عقليته العلمية التي عرف بها هو أبو بكر عبد الله بن يزيد المعروف بابن هرمز المتوفى سنة ١٤٨ هـ فقد روى عن مالك أنه قال : كنت آتي ابن هرمز من بكرة فما أخرج من بيته حتى الليل^(٤) . ولازمه مالك على هذا النحو سبع سنوات أو ثمان^(٥) . ويروي الطبري قال : حدثني محمد بن الحسن بن زبالة قال : سمعت مالك بن أنس يقول : كنت آتي ابن هرمز فيأمر الجارية فتغلق الباب وترخي الستر ثم يذكر أول هذه الأمة ثم يبكي حتى تحضل لحيته^(٦) . فمن ذلك تبين مدى الصلة التي كانت بين مالك وبين شيخه ابن هرمز حتى كان ابن هرمز يسر إليه أشياء لا يفصح بها لسواه ، ونحن لا نكاد نعرف شيئاً عن ابن هرمز . فلم نعر له على ترجمة في كتب الطبقات ، ولا ندرى إلى أي حد أخذ عنه مالك . فلم أجد له ذكراً في رجال الموطأ ، ولكن ابن جرير يذكر ابن هرمز في ثورة محمد بن عبد الله - المعروف بالنفس الزكية - ضد أبي جعفر المنصور ، فيروي قدامة بن محمد قائلاً : خرج ابن هرمز ومحمد بن عجلان مع محمد فلما حضر القتال تقلد كل واحد منهما قوساً . قال : فظننا أنهما أرادا أن يريا الناس أنهما قد صلحا لذلك^(٧) ولما انتهى القتال روى الطبري عن عبد الله بن برقي : رأيت قائداً من قواد عيسى جاء في جماعة يسأل عن منزل ابن هرمز فأرشدناه إليه ، فخرج وعليه قيض رباط ، قال فأثزلوا قائدهم وحلوه على برذونه وخرجوا به يزفونه حتى أدخلوه على عيسى فما حاجه فقال له : أيها الشيخ أما وزعك فقهك عن الخروج مع من خرج ، قال : كانت فتنة شملت الناس فشملتنا فيهم قال : اذهب راشداً^(٨) . فمن ذلك نستطيع أن تبين ما عرف به ابن هرمز من فقهه ومن أثره في أهل بلده حين تقلد القوس لتيمة الناس ، ونحن لا ندرى عما أسر به إلى مالك حتى تبين أثره في مالك ، كما لا نستطيع أن نفترض أشياء لا تقوم على أساس ما دامت حياة ابن هرمز مجهولة .

ومن شيوخ مالك ابن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٤ هـ وكان من أكبر علماء المدينة في عصره ، بل يعد من أوائل المدونين ، وكان من رجال الأمويين بالشام وتولى لهم القضاء والفتيا ورحل إلى المدينة فترأى لهم عليه طلاب العلم يأخذون عنه ومنهم مالك فقد روى له في الموطأ مائة وأثنى وثلاثين حديثاً منها اثنتان وتسعون مسندة وسائرهما

(١) الديباج ص ١٧ . (٢) ابن حجر : الإصابة ج ٧ ص ١٤١ . (٣) الخزرجي : التذهيب . (٤) الديباج ص ٢٠ .

(٥) نفس المصدر . (٦) الطبري : تاريخ ج ٩ ص ٢٢٩ . (٧) نفس المصدر . (٨) نفس المصدر .

(ك)

منقطعة ومرسلة^(١)، ويقول الليث بن سعد في خطاب له إلى مالك «ثم اختلف الذين كانوا بعدهم فحضرتهم بالمدينة وغيرها ورأسهم يومئذ ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٢). وربيعة بن أبي عبد الرحمن المتوفى سنة ١٣٦ هـ هو أحد شيوخ مالك، وهو الذي قال فيه مالك: ذهبت حلوة الفقه منذ مات ربيعة^(٣)، وقال سوار بن عبد الله: ما رأيت أحدا أعلم من ربيعة^(٤)، كان مالك يحضر مجلس ربيعة ويحدث عنه، ويقول الليث بن سعد لمالك: وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ما قد عرفت وحديث سمعت قولك فيه حتى اضطررت ما كرهت من ذلك إلى فراق مجلسه^(٥)» تخطاب الليث يدل على أن مالك لم يكن صغيرا عندما فارق مجلس ربيعة الرأي إنما كان في سن يستطيع بها أن ينكر على ربيعة بعض أقواله، وهذا لا يتأتى إلا من رجل بلغ من النضوج الفكري حدا كبيرا، كما أنه يدل على أنه ظل يحضر مجلس ربيعة مدة طويلة، ومع ذلك فإننا نرى في الموطأ اثني عشر حديثا منها خمسة مستندة وواحد مرسل وستة من بلاغاته^(٦) رواها مالك عن ربيعة.

كذلك روى مالك عن نافع مولى عبد الله بن عمر المتوفى سنة ١٢٠ هـ. ونافع هو الذي بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلمهم القرآن والسنة^(٧)، وكان يلقب بفقيه المدينة، لزمه مالك وهو غلام نصف^(٨) النهار وكان مالك يقول: كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أبالي ألا أسمعه من أحد غيره^(٩)، وأهل الحديث يقولون رواية مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة الذهب لجلالة كل واحد من هؤلاء الرواة^(١٠)، وقد روى له مالك في الموطأ ثمانين حديثا^(١١).

بذكر المؤرخون أن جعفر الصادق كان من شيوخ مالك، وجعفر أحد أئمة الشيعة، وكان من علماء المدينة المعروفين بالعلم والدين، وروى الشيعة عن طريقه أحاديث كثيرة لا نجد لها إلا في كتب الشيعة ويكفي أن نلقي نظرة إلى كتاب بحار الأنوار للمجلسي وكتاب دعائم الإسلام للقاضي النعمان بن محمد بن حيون المغربي لندرك إلى أي حد تنسب إلى جعفر الصادق هذه الأحاديث الكثيرة، ولم يكتف أصحابه بنسبة هذه الأحاديث إليه، بل نسبوا إليه كتباً عديدة في الصنعة [الكيمياء] وكتباً أخرى في الفلك والرياضة وكتاب الجفر الذي ينبيء عن الغيب. ولكن أكثر الباحثين المحدثين يرون أن ما روى عن الصادق لا يزال في حاجة إلى إثبات وتدليل. جعفر الصادق عند المحدثين له شخصيتان، شخصية العالم الورع زاهي في كتب أهل السنة وكتب المعتدلين من المؤرخين. وشخصية أخرى أضفاها عليه بعض المسرفين من الشيعة. ويكفي أن نذكر أن حركة أبي الخطاب الأسدي كانت من أشد الحركات إسرافاً في إسباغ النعوت والصفات على الصادق. وتذكر كتب الشيعة أن الصادق اضطر إلى التبرؤ منه ومن أتباعه وأحل قتله، والمعروف عن جعفر أنه لم يسهم في الحركات السياسية التي كان يقوم بها

(١) ابن عبد البر: تجريد التهيد ص ١١٦. (٢) ابن القيم: أعلام الموقعين ج ٣ ص ٨٤. (٣) ابن خلكان ج ١ ص ١٨٣.

(٤) نفس المصدر. (٥) أعلام الموقعين ج ٣ ص ٨٤. (٦) ابن عبد البر: تجريد التهيد ص ٣٤.

(٧) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٩٤. حسن المحاضرة ج ١ ص ١٦٢. (٨) الديباج ص ٢٠.

(٩) ابن خلكان ج ٢ ص ١٥١. (١٠) نفس المصدر. (١١) ابن عبد البر: التجريد ص ١٧٠.

(بك)

الشيعية ، ولم يقم بالدعوة لنفسه ، بل كان يؤثر مسألة أولى الأمر من الأمويين والعباسيين ، ويروى الداعي إدريس مؤرخ طائفة الإسماعيلية في الجزء الرابع من كتابه عيون الأخبار أن أبا مسلم الخراساني أرسل إلى الصادق مع رسول أمين يطلب منه أن يقبل أن تكون الدعوة له ، فقرأ الصادق الرسالة ثم حرقها وأمر الرسول أن يبلغ أبا مسلم ما رآه ، فهذه القصة سواء أكانت صحيحة أم غير صحيحة تصور لنا رغبة الصادق عن الحكم وزهده في الرئاسة الدنيوية ، فليس بغريب أن يأخذ إمام من أئمة أهل السنة شيئاً من علم هذا الإمام الشيعي ، وإذا صح ما رواه صاحب الديباج من أن لمالك عدة كتب في الفلك والرياضيات ، فلعلمه أخذ ذلك عن جعفر الصادق كما أنه أخرج له في الموطأ تسعة أحاديث منها خمسة متصلة مسندة أصلياً حديث واحد وهو حديث جابر الطويل في الحج والأربعة منقطعة^(١) .

هؤلاء هم أشهر العلماء الذين تتلمذ عليهم الإمام مالك ، مع أنه لاقى كثيرين ممن وفدوا على الحجاز للحج وروى عنهم ، فلم يذكر عن مالك أنه رحل في طلب العلم مع أن الرحلة في ذلك الوقت كانت من أهم مقومات العالم ولاسيما للمحدث ، وربما كان ذلك لأن الإمام كان يعتقد كما اعتقد غيره من العلماء أن العلم هو علم المدينة ، وفي ذلك يقول الليث بن سعد : « وإني يحق على الخوف على نفسي لاعتماد من قبلي على ما أفتيهم به ، وأن الناس تبع لأهل المدينة التي إليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، وأما ما ذكرت من مقام رسول الله ﷺ بالمدينة ونزل القرآن بها عليه بين أصحابه وما علمهم الله منه ، وأن الناس صاروا تبعاً لهم فيه فكما ذكرت »^(٢) . فلماذا لم يأبه مالك بالرحلة العلمية ما دام العلم هو علم أهل المدينة .

وفي حياة الإمام مالك شاهد العالم الإسلامي تطورات خطيرة كان لها أثرها القوي في الحياة السياسية والاجتماعية والعقلية ، ففي هذه السنوات نشطت دعوة العباسيين وتطورت هذه الدعوة إلى انقلاب الحكومة ، فسقطت دولة بني أمية ، وتولى العباسيون الأمر ، وتبعوا الأمويين ومن لاذ بهم قتلاً وتعذيباً ، وسقطت دولة وقيام أخرى يؤدي دائماً إلى لون من الاضطراب بين الناس ، ويوجد فيهم شيئاً من عدم الطمأنينة ومن تبلبل الأفكار ، فمنهم من يتخذ التقية فيضمر غير ما يظهر ، ومنهم من يستسلم للأمر الواقع ولا يأبه بتجري الحوادث حوله ، ومنهم من يقوم مع الحكومة الجديدة ابتغاء التقرب والرفق لدى أولى الأمر ، ومنهم من يؤازر الحركات التي ترى إلى عودة الحكومة القديمة ، هذا ما نراه في التاريخ في كل العصور وفي كل انقلاب يحدث ، وهذا ما حدث في التاريخ الإسلامي عند انتقال الحكم إلى العباسيين ، على أن العباسيين لم يخشوا أمر الأمويين خشيتهم من حزب العلويين ، وكان الحجاز عامة والمدينة خاصة وكر الدعوة العلوية ، وفيها كان الإمام جعفر الصادق - إمام الشيعة على اختلاف فرقها التي عرفت بعد وفاة الصادق سنة ١٤٨ هـ من إسماعيلية ومباركية واثنى عشرية وغيرها - وفيها خرج محمد ابن عبد الله المعروف بالنفس الزكية سنة ١٤٥ هـ وخرج معه عدد من علماء المدينة منهم ابن هرمرز أحد شيوخ

مالك ، أما مالك نفسه فكان مضطراً إلى أن لا يسهم في هذه الثورة مساهمة إيجابية ، ذلك أن المنصور العباسي أرسله مع من أرسل إلى بني الحسن ليدفعوا إليه محمداً وإبراهيم ابني عبدالله ^(١) ، فلما قام محمد وإبراهيم بالثورة لم يسع مالك أن يشترك فيها وهو الذي كان رسولا لتسليمهما بالأمس ، وفي الوقت نفسه كان يتقم على المنصور جبروته وطفيلانه ولهذا كان يأتيه أهل المدينة يستفتونه في الخروج مع محمد ويقولون إن في أعناقهم بيعة لأبي جعفر فيقول: إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين ^(٢) .

وهذه التيارات السياسية اضطرت الإمام إلى أن يتحفظ ، ولهذا وصف مالك بأنه كان أعظم الخلق مروءة وأكثرهم صمتاً قليل الكلام متحفظاً بلسانه من أشد الناس مداراة للناس ^(٣) ، ومع ذلك كله لم ينسج مالك من نعمة العباسيين فجوده في أمر اختلف فيه القدماء ، فمنهم من قال إنه جلد لما أفتى به في ثورة النفس الزكية ، وقيل بل لأن المنصور طلبه للقضاء فرفض فاعتبر المنصور أن رفضه لون من ألوان عدم التعاون مع الحاكم فأمر بضربه ، وقيل إن المنصور أمره بأن لا يروى حديث طلاق المكره فلم يخضع للأمر فعذب ، ولكن يحيى بن بكير - أحد تلاميذ مالك - قال : ما ضرب مالك إلا في تقديمه عثمان على علي رضي الله عنهما ، فسمى به الطالبين حتى ضرب ، وأنكر القدماء قوله فقيل له : خالفت أصحابه فقال : أنا أعلم من أصحابه ^(٤) . ونحن ننكر مع القدماء رأى ابن بكير فإننا لا نعرف للطالبين نفوذاً في عهد المنصور ، ولم نعرف أن تقديم عثمان على علي بن أبي طالب رضي الله عنهما يوجب سحق العباسيين ، بل من المؤكد أن العباسيين كانوا يعمدون إلى الانتقاص من فضائل علي وتقديم غيره من الصحابة عليه ، ويكفي أن نقرأ ما كتبه أبو جعفر المنصور إلى محمد النفس الزكية لندرك إلى أي حد عمد المنصور إلى دفع فضائل علي وتفضيل غيره عليه ، فقد قال : وأما ما نفرت به من علي ، وسابقتها فقد حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم الوفاة فأمر غيره بالصلاة ، ثم أخذ الناس رجلاً بعد رجل فلم يأخذوه ، وكان في الستة فتركوه كلهم دفماً له عنها ، ولم يروا له حقاً فيها ، أما عبدالرحمن فقدم عليه عثمان ، وقتل عثمان وهو له متهم ، وقاتله طلحة والزبير ، وأبي سعد بيعة وأغلق دونه بابه ثم بايع معاوية بعده ، ثم طلبها بكل وجه وقاتل عليها ، وتفرق عنه أصحابه ، وشك فيه شيعته قبل الحكومة ... الخ ^(٥) . فهذه سياسة المنصور نحو علي والعلويين فكيف يقبل قول الطالبين في مالك لتفضيله عثمان على علي ؟ حقيقة نفهم من قول الليث بن سعد أنه ومالك كانا يفضلان عثمان ، ولم يرو مالك عن علي ، فلما سئل عن ذلك قال إنه لم يكن بالمدينة ، ولكن ليس معنى ذلك أنه امتحن بسبب رأيه هذا ، ولذلك ننكر رواية يحيى بن بكير ، ونرجح قصة حديث طلاق المكره فهي أقرب إلى العقل . على أن العلاقة بين مالك والعباسيين لم تلبث أن وطدت ، إذ تقرب إليه العباسيون ليتخذوا منه ومن أمثاله من العلماء سنداً وعوناً في توطيد حكمهم ، فزاره بعض الخلفاء العباسيين ، وروى المهدي العباسي عنه الموطأ ، والروايات كثيرة حول مقابلات مالك وخلفاء العباسيين ، وكلها تثبت أن العباسيين عرفوا قدر هذا العالم الكبير ،

(١) ابن الأثير : الكامل ج ٥ ص ١٩٤ . (٢) الطبري : تاريخ ج ٩ ص ٢٠٦ . (٣) الدياج ص ٢٠ .

(٤) الدياج ص ٢٨ . (٥) الطبري : التاريخ ج ٩ ص ٢١٢ .

وأهم أجزلوا له العطاء ، ومنحوه سلطة تقرب من سلطة حاكم المدينة فكان بأمر بحبس من يشاء أو بضرب من يريد . وبالرغم من ذلك فلم يكن الإمام مالك من مؤيدي العباسيين فقد كان يرى أن الحكم هو حكم عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنهما وكان يرجو أن يتاح للمسلمين من يحكم بحكمهما .

ومن الناحية العقلية ، كان المسلمون في جميع الأمصار قد نشطوا في الدراسات الدينية نشاطاً ملحوظاً ، فدرسوا القرآن الكريم من نواحيه المتعددة ، تفسيره وقراءاته ومفرداته ونحوه إلى غير ذلك من ألوان الدراسات التي هي محور الثقافة الإسلامية في كل العصور الإسلامية ، وبجانب هذه الدراسات وجدت دراسة أخرى قوامها رواية حديث الرسول ﷺ وتبعية آثاره وسننه ، فقد خرج كثير من الصحابة والسابقين الأولين إلى الجهاد في سبيل الله ، واجتمع إليهم الناس ، فكان في كل جند طائفة منهم يعلمون كتاب الله وسنة نبيه ، وإذا استفتوا في أمر لم يفسره لهم القرآن الكريم والسنة النبوية اجتهدوا فيه رأيهم ، وكثيراً ما كان يستشار الخلفاء الراشدون في مثل هذه الفتاوى فكان الخلفاء يرسلون إلى الأمصار برأيهم بعد استشارة من حضر حولهم من الصحابة والسابقين ، ومع ذلك لم يسلم الأمر من اختلاف فتاوى الصحابة^(١) ، ثم اختلف التابعون وتابعوهم وفي ذلك يقول الليث بن سعد مالك « ثم اختلف الذين كانوا بعدهم [أي بعد السابقين والتابعين] فحضرتهم بالمدينة وغيرها ، ورأسهم يومئذ ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن ، وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ما قد عرفت وحضرت وسمعت قولك فيه ، وقول ذوى الرأي من أهل المدينة يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وكثير ابن فرقد وغيره كثير ممن هو أسن منه ، حتى اضطررت ما كرهت من ذلك إلى فراق مجلسه ، وذا كنتك أنت وعبد العزيز بن عبد الله بعض ما نيب على ربيعة من ذلك فكنتما من الواقفين فيما أنكرت ، تكرهان منه ما أكره^(٢) » وهذا الخلاف الذي ذكره الليث بن سعد لم يكن بين فقهاء المدينة فحسب بل زاه في جميع الأمصار التي استجابت لدعوة الإسلام ، فكان مصدر ثروة عقلية لانسداد نجد لها مثيلاً في تاريخ الحضارات والأديان لأنها خلفت تراثاً عاش عليه المسلمون بل لا يزالون يعيشون عليه إلى الآن . على أن هذه الدراسات الدينية الخاصة قد وجدت في عهد مالك بن أنس تطوراً جديداً بدخول بعض عناصر أجنبية عن العرب والإسلام بفضل اعتناق كثير من الأعاجم الدين الإسلامي ، وهؤلاء كان لهم آراؤهم وتقاليدهم الدينية قبل الإسلام ، ولهم عاداتهم التي لم يعرفها العرب والمسلمون ثم بفضل حركة الترجمة التي بدأت في عصر الأمويين وآتت أكلها في عصر العباسيين ، فكثر الأهواء والبدع ، وكثرت الفرق ، وكثر بينها الجدل فوجد فرق الشيعة والخوارج والقدرية والمرجئة والمعتزلة كما ظهرت في عهد النصور فرقة الخراسانية والروادية والزنادقة وغيرها من فرق الغلاة على أن بيئة الحجاز لم تتأثر بذلك كله تأثراً كبيراً واستطاعت المدينة أن تحافظ على تقاليدها التي ورثتها منذ عهد الرسول ﷺ ، فلم تكن تميل إلى الجدل في الدين بل كانت إلى الحفظ والنقل أقرب ، ولهذا كان الناس يفضلون الأخذ برأي أهل

(هـ)

المدينة ، وقد أخذ مالك نفسه بتمييز المدينة ووافقه الليث بن سعد وتلاميذ المدرسة المالكية ، وها هو ابن عبد الحكم رئيس المدرسة المالكية بمصر يقول : إذا جاوز الحديث الحرتين ضمت شجاعته^(١) ، وكان مالك بن أنس يتجنب أصحاب الفرق وأصحاب الأهواء ، وطعن في آرائهم فقد قيل إنه كان يقول إذا ذكر عنده أحد أصحاب الأهواء : قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه : سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سننا الأخذ بها اتباع لكتاب الله تعالى واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله ليس لأحد بعد هؤلاء تبديلها ولا النظر في شيء خالفها ، فمن اهتدى بها فهو مهتد ، ومن استنصر بها فهو منصور ، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاة الله ماتولى وأصله جهنم وساءت مصيرا^(٢) على هذا النحو كان ينظر مالك إلى أصحاب الفرق المختلفة ، فالدين عنده هو الأخذ بكتاب الله الكريم وسنة الرسول صلوات الله وسلامه عليه وما قال به الخلفاء الراشدون وما رواه الصحابة وأهل العلم والتقى من علماء المدينة وهذا هو المنهج الذي رسمه مالك لنفسه ، والذي يقوم عليه كتابه الموطأ ، ونحن نرى هذا المنهج واضحا كل الوضوح في الكتاب ، وأيده ما قاله ابن أبي أويس أحد تلاميذ مالك فهو يقول : قيل للمالك : قولك في الكتاب الأمر المجتمع عليه ، والأمر عندنا وبلدنا ، وأدركت أهل العلم ، وسمعت بعض أهل العلم ، فقال : أما أكثر ما في الكتاب فرأيت ، فلمرى ما هو رأيي ، ولكنه سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المهتدي بهم الذين أخذت عنهم وهم الذين كانوا يتقون الله تعالى ، فسكّر على قلتي رأيي ، وذلك رأيي إذ كان رأيهم رأي الصحابة الذين أدركوهم عليه وأدركتهم أنا على ذلك ، فهذا وراثته توارثوها قرنا عن قرن إلى زماننا ، وما كان رأيا فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة ، وما كان فيه الأمر المجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه ، وما قلت الأمر عندنا فهو ما عمل به الناس عندنا وجرت به الأحكام وعرفه الجاهل والعالم ، وكذلك ما قلت فيه ببلدنا ، وما قلت فيه ببعض أهل العلم فهو شيء استحسنته من قول العلماء ، وأما ما لم أسمع منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريبا منه حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم ، وإن لم أسمع ذلك بعينه فنسبت الرأي إلى بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه عمل أهل العلم المقتدى بهم ، والأمر المعمول به عندنا منذ لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين مع من لقيت فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيره^(٣) ، فهذا المنهج الذي رضيه مالك لنفسه يدلنا على أنه كان ينقل العلم رواية شأنه في ذلك شأن كل العلماء في عصره ، إلا أنه دون ما رواه ، وفسر ما نقله فهو رواية من ناحية ، ومجتهد من ناحية أخرى ، رواية للحديث النبوي الشريف وآراء من أخذ عنهم من المجتهدين ، وما رضى به علماء أهل المدينة لأنفسهم مما أخذوه عن السلف الصالح ، وهو مقيد نفسه بذلك كله لا يبيح عنه ، ويتخرج من المجادلة فيه ، ولكنه مع ذلك كله مجتهد في اختيار الحديث ، ناقد مدقق ، احتاط أشد الاحتياط في روايته حتى قال الشافعي : كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله^(٤) . وقال ابن أبي أويس : سمعت مالكا

(١) الزواوي : مناقب مالك ص ٥٢ . (٢) الديباج ص ٦٤ . (٣) الديباج ص ٢٥ . (٤) الديباج ص ٢٤ .

(وك)

يقول : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه ، لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين - وأشار إلى المسجد - فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو أئتمن على بيت مال لكان أميناً ، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن^(١) .

وبلغ به تخرجه واجتهاده معا في التدقيق في المسائل التي يسأل عنها فقد روى ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : إنى لأفكر في مسألة منذ بضع عشرة سنة ما اتفق لي فيها رأى إلى الآن ، وكان يقول : ربما وردت على المسألة فأسهر فيها عامة ليلتي^(٢) . فهذا كله يدل على أن مالكا كان يفكر ويظيل التفكير ، وينظر في المسائل وينعم فيها النظر ، يخاف الله ويخشاه فيما يسأل عنه لأنه يتحدث في أمر دين الله ، فقد رأيناه يقول : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه « فلا غرو أن رأينا القدماء أنفسهم يثقون برواية مالك للحديث ثقة تامة ، ووصفوا مالكا بصفات الراوية الكامل ، وقدموه على شيوخه أنفسهم ، وروى ابن عبد الحكم أن مالكا كان يفتي مع يحيى ابن سعيد وربيعة ونافع وكانت له حلقة في حياة نافع أكبر من حلقة نافع^(٣) ، فهذا اعتراف من معاصريه أنفسهم بتفضيله على نافع مع مكانة نافع وعلو كعبه وفضله حتى لقب بفقهاء المدينة ، وربما كان تفضيل معاصريه له وتسابقهم للاخذ عنه سببا في أن يقول عليه بعض العلماء أمثال ابن إسحق وابن أبي ذؤيب وغيرهما حسدا له على ما بلغه من مكانة في نفوس معاصريه ، وربما حقدوا عليه لأن مالكا كان يخالفهم ويطن عليهم ، ومع ذلك فإن هؤلاء العلماء الذين نقدوا مالكا لم يستطع أحدهم أن ينقد رواية من رواياته للحديث الشريف ، إنما كان أكثر النقد يدور حول أمور فقهية كان يراها مالك ولم يأخذوا هم بها ، أو نقد بعض تصرفات مالك الخاصة مثل تخلقه عن صلاة الجماعة وعدم شهود الجناز أو عيادة المرضى مع أنه كان يزور الأمراء ، وذلك كله حدث في أواخر أيام حياته حين حلت به الشيخوخة ، فهذه المسائل التي وجهت إلى الإمام لا تنقص من قيمته العلمية ولا من صحة روايته ، وهي أقرب ما يكون من نقد المتنافسين بعضهم إلى بعض .

وبجانب ما امتاز به الموطأ من صحة الحديث فهو من أوائل الكتب التي دونت في الحديث ، فنحن نعلم أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه أراد أن يدون السنن النبوية واستشار في ذلك بعض الصحابة فوافقوه على ذلك . ولكنه رجع عن ذلك خشية أن تلبس السنة بكتاب الله الكريم ، وأن الصحابة لم يكتبوا الحديث إنما كانوا يؤدونه حفظاً . إلا ما رواه البخاري عن أبي هريرة في كتاب العلم حيث يقول : ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب . وفي عهد عمر بن عبدالعزيز كتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه وكان يكتب إلى علماء المدينة خاصة يسألهم ، كما أمر أبا بكر بن محمد بن حزم أن ينظر ما كان من حديث الرسول أو سنده أو حديث عمر فيكتبه خوفاً من ذهاب الحفاظ ، فكان هذا كله ابتداء تدوين الحديث النبوي الشريف ، وورد في تنوير الحوالك : وحدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار

وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار ، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار ، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعد بن أبي عروبة وغيرهما فكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني فدوّنوا الأحكام ، فصنف الإمام مالك الموطأ وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم ^(١) . فمالك رضى الله عنه كان من أوائل المدونين للحديث الصحيح ، العاملين على الحذر والاحتياط في قبول ما يروى ، المدققين الناقدين في المتن والسند ، ولذلك قال ابن عيينة « ما رأيت أحدا أجود أخذاً للعلم من مالك وما كان أشد انتقاء للرجال والعلماء ^(٢) » ولعل مالكا كان أسبق علماء الحديث في وضع ما عرف بفن الحديث فإننا لا نكاد نعرف من سبقه في نقد الرواة والتشدد في الأخذ عن الرواة والعلماء . وكذلك فعل في ما رواه في المسائل الفقهية لأن الموطأ مزيج من حديث وتفسير وفقه وتاريخ ، لأن العلوم لم تكن قد تحددت معالمها بعد ، ولا ارتباط هذه العلوم بعضها ببعض وتداخلها بحيث احتاجت هذه العلوم إلى وقت طويل تطورت فيه حتى انفصل بعضها عن بعض واتخذت معالمها المحددة التي هي عليها اليوم . وعلى هذا النحو صنف مالك الموطأ وجمع فيه ما صح عنده من ألوان هذه العلوم المختلفة . وقد روى الطبري عن العباس بن الوليد عن إبراهيم بن حماد قال : سمعت مالكا يقول : قال لي المهديّ : يا أبا عبد الله ضع كتاباً لأهل الأمة عليه . قال : يا أمير المؤمنين ، أما هذا الصقع - وأشار إلى المغرب - فقد كفيته ، وأما الشام ففيهم الذي علمته - يعني الأوزاعي - وأما أهل العراق فهم أهل العراق ^(٣) ، فيفهم من ذلك أن المهديّ هو الذي طلب من مالك أن يصنف الموطأ ، ولكن هناك رواية أخرى ذكرها الطبري أيضاً تخالف الرواية الأولى فقد روى عن محمد بن عمر قال : سمعت مالك بن أنس يقول : لما حج أبو جعفر المنصور دعاني فدخلت عليه فحادثته وسألني فأجبته ، فقال : إني عزم أن أمر بكتابك هذه التي قد وضعتها - يعني الموطأ - فتنسخ نسخاً ثم أبعث إلى مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وأمرهم أن يعملوا بما فيها لا يتعدونه إلى غيره ويدعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث ، فإني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم ، قال : فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل ، وسموا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ودانوا به من اختلاف الناس وغيرهم ، وأن ردهم عما قد اعتقدوه شديد فدفع الناس وما هم عليه وما اختار أهل بلد لأنفسهم ، فقال : لعمري لو طأعتني على ذلك لأمرت به ^(٤) هكذا ساق ابن جرير تلك الرواية التي تناقض الأولى دون أن يرجح إحداها ، ويقلب على ظني رفض الروايتين ، ذلك أن المهديّ ولي الخلافة العباسية سنة ١٥٨ هـ في وقت كان مالك في نحو الخامسة والستين من عمره ، أي أنه كان في أواخر سني حياته ، وأن المهديّ وهو أمير روى عن مالك الموطأ ، فكيف يطلب منه أن يصنف الموطأ وهو خليفة ؟ ويفهم من الرواية الثانية أن علم مالك كان منتشرا

(١) السيوطي : تنوير الخوايا ج ١ ص ٤ . (٢) الديباج ص ٢١ . (٣) الطبري : ذيل المنيل ص ١٠٧ .

(٤) الطبري : ذيل المنيل على ١٠٧ .

(ح ك)

في بلاد المغرب ، فهل كان هذا العلم هو مادّوّن في الموطن أم غيره ؛ وإذا كان هو مادّوّن في الموطن فهل بلغ المغرب مدونا أو غير مدون ! والنص يحدّثنا عن كتب مالك التي وضعها أى أن مالكا كان وضع كتبه قبل أن يراه المنصور ، ثم هل كان المنصور في غفلة حتى يطلب من مالك أن ينسخ كتبه ليمل بها أهل الأمصار بما فيهم أهل العراق ، ونحن نعلم أن الإمام مالك كان له رأى في علماء العراق ، وعلماء العراق لهم رأى في مالك ، فهل كان المنصور يضمن تأييد علماء العراق أو غير العراق من الأمصار ، لعلها رغبة جاشت في نفس المنصور ولكنه أدرك أنها بعيدة التحقيق ، أما متى صنف الموطن فتجديد ذلك لاسبيل إليه ولا سيما إذا علمنا أن مالكا وضع الموطن على نحو من عشرة آلاف حديث ولم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقى ما بين أيدينا^(١) ، فهذا يدل على أن تصنيفه استغرق أعواما عديدة لانستطيع أن نحددها بالرغم مما ذكره السيوطي أن مالكا قال ألفتها في أربعين سنة^(٢) وقد روى الموطن عن مالك عدد كبير من العلماء وفي ذلك يقول السيوطي : الرواة عن مالك فيهم كثرة بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواية كرواته^(٣) كانوا أساتذة مدرسته في الأمصار ولعل مدرسة المالكية في مصر كانت من أنشط المراكز لنشر تعاليم مالك ورواية الموطن ، وعن المصريين انتشر المذهب في المغرب والأندلس فخرج علماؤها إلى الأخذ عن مالك نفسه وفي ذلك يقول ابن خلدون : وأما مالك فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج إلى العراق ، ولم يكن العراق في طريقهم ، فاقصروا على الأخذ عن علماء المدينة وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده فزجج إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته^(٤) ، ويذكر المؤرخون أن أول من بث تعاليم مالك بالأندلس هو عبد الملك بن حبيب ، وأشهر تلاميذه مالك من الأندلسيين هو يحيى بن يحيى الأندلسي الذي انتشرت روايته للموطن وكادت تندثر روايات غيره من تلاميذه مالك وهو الذي كان أميرا عن أموي الأندلس فلم يتول قضاء الأندلس أحد إلا بمشورته فكان جميع قضائهم من أصحابه وتلاميذه^(٥) ، وهذا لم يحدث لأحد من تلاميذه مالك إلا الليث بن سعد بمصر ، ولكن الليث كان صاحب مذهب خالف فيه مالكا في بعض المسائل تراعا مبنوثة في رسائله إلى مالك ، وربما كان استئثار الحكومة الأموية بالأندلس بالعطف على يحيى بن يحيى من أسباب بقاء روايته وشهرتها دون غيرها من الروايات. وأترك الآن الحديث عن مكانة الموطن بين كتب الحديث إلى صديق الكبير محمد فؤاد عبد الباقي الذي اتخذته لي أبأ وأستاذا فهو جدير بهذا الحديث ؟

محمد طاهر حسين

الجزيرة في ١٥ فبراير سنة ١٩٥١

(١) الديباج ص ٢٥ . (٢) تنوير الحوالك ج ١ ص ٦ . (٣) تنوير الحوالك ج ١ ص ١٠ .
(٤) ابن خلدون : المقدمة ص ٣٩٢ (طبعة المطبعة البهية) . (٥) المقرئ : فتح الطيب ج ١ ص ٣٢٨ .